سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

سوريا: مساهمة مشتركة إلى المقررة الخاصة المعنية بالتعذيب

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

تشرين الثاني/نوفمبر 2022

سوريا: مساهمة مشتركة إلى المقررة الخاصة المعنية بالتعذيب

لا يضمن القانون السوري الحالي العدالة الفعالة للضحايا ولا محاسبة الجناة

في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، نشرت المقررة الخاصة المعنية بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أليس جيل إدواردز، دعوةً لتقديم المساهمات لتقريرها "واجب التحقيق في جرائم التعذيب في القوانين والممارسات الوطنية" المزمع تقديمه في الدورة 52 لمجلس حقوق الإنسان. يهدف التقرير المذكور إلى دراسة ومشاركة مجموعة من التشريعات الوطنية وممارسات التحقيق والمقاضاة المحلية، بهدف تناول ومعالجة التحديات والعوائق والعقبات المتعددة التي تقف في طريق المساءلة والعدالة الفعالة للضحايا والناجين/ات، وإعطاء فرصة للمجتمعات للتعافي.[1]

في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، واستجابةً لنداء المقررة الخاصة، قدمت "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة"، بالتعاون مع اثنتي عشرة منظمة غير حكومية أخرى،[2] ورقةً مشتركةً تناولت الموضوع المعني من ناحية حقوق الضحايا والإطار القانوني المطبق في سوريا، وذلك عبر النظر في القانون الذي تم سنه مؤخراً لتجريم التعذيب (القانون رقم 16 لعام 2022)،[3] والتشريعات ذات الصلة.

تناولت الورقة التي تم تقديمها الإطار الناظم لمسألة التعذيب وسوء المعاملة في القانون السوري، بما في ذلك قانون العقوبات وأصول المحاكمات العسكرية (الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 1950)،[4] وقانون العقوبات العام (رقم 148 لعام 1949)،[5] وقانون نظام السجون (رقم 1222 لعام 1929)، وقانون تجريم التعذيب (رقم 16 لعام 2022).

كذلك ناقشت الورقة مدى توافق التحقيقات والمحاكمات السورية مع مبادئ حقوق الإنسان، وتطرقت لما يواجهها من تحديات وعوائق وعقبات. أكدت الورقة على أن القوانين الوطنية السورية لا تضمن المساءلة والعدالة الفعالة للضحايا والناجين من جرائم التعذيب وسوء المعاملة، وذلك لعدة أسباب:

- لا يجرم القانون جميع أشكال سوء المعاملة التي تمارس في مراكز الاحتجاز في سوريا.
- لا يضمن القانون العدالة والإنصاف الشامل للضحايا.
- لا يُطبَّق قانون تجريم التعذيب الجديد بأثر رجعي على الأفعال التي ارتكبت قبل تاريخ صدوره، مما يعرض حقوق ضحايا الانتهاكات السابقة للخطر.

---

[1] "دعوة لتقديم المساهمات لتقرير واجب التحقيق في جرائم التعذيب في القوانين والممارسات الوطنية"، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. متاح على الرابط: https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/2022/call-input-report-duty-investigate-crimes-torture-national-law-and-practice

[2] المنظمات المساهمة هي: سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، البرنامج السوري للتطوير القانوني، محامون وأطباء من أجل حقوق الإنسان، تحالف أسر الأشخاص المختطفين لدى تنظيم الدولة الإسلامية (مسار)، مشروع حماية، العدالة من أجل الحياة، مبادرة تعافي، شبكة المرأة السورية (شمس)، شبكة حراس الطفولة، رابطة عائلات قيصر، اليوم التالي، رابطة المحامين السوريين الأحرار، مركز وصول لحقوق الإنسان.

[3] قانون تجريم التعذيب رقم 16 لعام 2022، متاح عبر الرابط:

http://parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=5516&cat=22943&

[4] قانون العقوبات وأصول المحاكمات العسكرية (الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 1950)، متاح عبر الرابط:

http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=5585&cat=11811#.Y4Xi-bQ4Rmg

[5] قانون العقوبات العام رقم 148 لعام 1949 (المعدّل بالمرسوم التشريعي 1 لعام 2011)، متاح عبر الرابط:

http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=55151&cat=12278

- لا يضع القانون حداً للحصانة الممنوحة للمنتمين إلى الجيش وقوى الأمن الداخلي والمخابرات العامة.

وفقًا لما جاء في الدعوة، ستعرض المساهمات في الدورة 52 لمجلس حقوق الإنسان في شهر آذار/مارس 2023، وسيتم نشرها على صفحة الانترنت الخاصة بالولاية.

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

من نحن؟

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة (STJ) منظمة غير حكومية وغير ربحية، تعمل على رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا. تمّ تأسيس المنظمة عام 2015، ومقرّها فرنسا منذ عام 2019.

"سوريون" منظمة حقوقية سورية، مستقلة و غير منحازة تعمل في جميع أنحاء سوريا. تقوم شبكتنا من الباحثين/ات الميدانيين/ات برصد انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث على الأرض في سوريا والإبلاغ عنها عبر جمع الأدلّة، بينما يقوم فريقنا الدولي من خبراء/ات حقوق الإنسان والمحامين/ات والصحفيين/ات بحفظ الأدلة، فحص الأنماط التي تتخذها الانتهاكات، وتحليل ما ينجم عن هذه الانتهاكات من خرق للقانون السوري المحلّي والقوانين الدولية.

نحن ملتزمون بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع أطراف النزاع السوري، وإيصال أصوات ضحايا الانتهاكات من السوريين، بغض النظر عن العرق، الدين، الانتماء السياسي، الطبقة الاجتماعية، و/أو الجنس. يقوم التزامنا برصد الانتهاكات على فكرة أن التوثيق المهني لحقوق الإنسان الذي يلبي المعايير الدولية هو الخطوة الأولى لكشف الحقيقة وتحقيق العدالة في سوريا.

WWW.STJ-SY.ORG

STJ_SYRIA_ENG

EDITOR@STJ-SY.ORG